- المحور الثاني: الميزانية العامة للدولة (مفهومها، خصائصها، مبادئها، ومراحل الإعداد والتنفيذ)؛

الميزانية العامة :

أ. قوانين المالية :

في إطار المخطط الوطني المتعدد السنوات للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية يتم تحديد طبيعة و حجم التخصيصات المتعلقة بالإيرادات و النفقات المالية للدولة في ما يسمى بقوانين المالية.

فقوانين المالية ما هي في الحقيقة إلا ترجمة رقمية لبرنامج نشاط اقتصادي و اجتماعي معد وفقا لمعايير المخطط الوطني , و بهذا المفهوم فإن قانون المالية يحدد حجم النفقات و الوسائل المالية الكفيلة بتغطيتها , و يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع هي :

- **قانون المالية للسنة** : يصادق عليه للسنة المقبلة و هو يقدر و يجيز لكل سنة مجموع إيرادات و نفقات الدولة و الوسائل المالية الأخرى المتعلقة بقسمي التسيير و التجهيز و الاستثمار العمومي.
- **قانون المالية التكميلي** : هو قانون يكمل أو يصحح خلال السنة المالية أحكام قانون المالية للسنة الحالية و هو حالة استثنائية بالنسبة لمبدأ السنوية و مبدأ الوحدة في الميزانية.
- **قانون ضبط الميزانية** : هو الوثيقة التي يثبت بمقتضاها تنفيذ قانون المالية و عند الاقتضاء قانون المالية التكميلي و هو وسيلة رقابة تسمح للبرلمان بمراقبة الترخيصات

الممنوحة مع عمليات الانجاز الفعلية للحكومة و تتم المصادقة عليه خلال الثلاث (3) سنوات التي تلي تنفيذ قانون المالية.

- **الحسابات الخاصة** : هي حسابات مفتوحة في كتابات الخزينة العمومية تبين عمليات الإيرادات و عمليات النفقات لمصالح الدولة المنجزة عن طريق تنفيذ قانون المالية لكن خارج الميزانية العامة للدولة لأغراض خاصة في تمويلها أو لخصائص استثنائية (كحسابات التخصيص الخاص , حسابات التجارة الخارجية ...)

ب.تعريف الميزانية :

تتشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات و النفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية و الموزعة وفق الأحكام التشريعية و التنظيمية المعمول بها. (المادة 6 من القانون رقم 17-84 المؤرخ في 7 جويلية 1984).

و الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات و النفقات الخاصة بالتسيير و التجهيز و الاستثمار العمومي و ترخص بها.(المادة 3 من القانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت1990).

و بالتالي يمكن تعريف الميزانية على أنها : الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية ، و بالتفصيل مجموع الإيرادات و النفقات النهائية للدولة و الخاصة بقسمي التسيير و التجهيز و الاستثمار العمومي و ترخص بها لمدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة ، بما يتوافق مع أهداف السياسة الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع. إذا هي " تقدير و إجازة "

خصائص الميزانية :

- تحتوي على تقدير مفصل لجميع برامج الإنفاق العمومي و بنود الإيرادات العامة المتوقع تحصيلها.
- الأرقام المتضمنة في الميزانية عبارة عن تقديرات و ليست فعلية.
- الميزانية العمومية لا يمكن تنفيذها إلا بعد اعتمادها من طرف هيئة تشريعية .
- مدة الميزانية العامة عادة سنة .
- الميزانية العامة تعكس أهداف الدولة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية.

مراحل الميزانية العامة : تمر الميزانية العامة بأربعة مراحل أساسية : التحضير– المصادقة – التنفيذ – المراقبة .

- ✓ المرحلة الأولى " التحضير " : تقوم بها الهيئة التنفيذية (الحكومة) عبر مختلف أجهزتها.
- ✓ المرحلة الثانية " المصادقة " : تقوم بها الهيئة التشريعية (البرلمان) و هي بمثابة الترخيص للحكومة و إجازة للقيام بعملية تنفيذ الميزانية.
- ✓ المرحلة الثالثة " التنفيذ " : تقوم بها أيضا الهيئة التنفيذية (الحكومة) بعد حصولها على الإجازة من البرلمان.
- ✓ المرحلة الرابعة " المراقبة " : و هي الرقابة الخارجية ، التي تقوم بها الهيئة القضائية المتمثلة خصوصا في مجالس المحاسبة.و تعد مرحلة المراقبة من أهم المراحل التي

يمر بها تنفيذ الميزانية العامة ، سواء كانت رقابة سابقة أو لاحقة ، خارجية أو داخلية ، لأنها تعتبر بمثابة التأكد من مدى احترام الأعوان المكلفون بالتنفيذ للقوانين و التنظيمات المعمول بها.

أ. قواعد الميزانية:

للميزانية العامة قواعد يتم التقيد بها من اجل تحضيرها تتمثل فيما يلي:

قاعدة السنوية:

و هي تقضي بان الحكومة تعد كل سنة ميزانية لعام مقبل و تعرضها على السلطة التشريعية للحصول على موافقتها و لا تعطى هذه الموافقة مبدئيا إلا لسنة واحدة.

الاستثناءات على القاعدة:

-الميزانية الشهرية

-الميزانية الاثنى عشرية.

- الميزانية الإضافية

- رخص البرامج.

قاعدة الوحدة :

و تعني هذه القاعدة بان تدرج جميع إيرادات الدولة و جميع نفقاتها التي تتوقعها خلال السنة المالية المقبلة في وثيقة واحدة ، لتسهيل توضيح المركز المالي للدولة.

الاستثناءات على القاعدة:

- الميزانيات المستقلة

- الميزانية الاستثنائية

- الميزانية الملحقة

قاعدة العمومية (عدم تخصيص الإيرادات – تخصيص النفقات)

يقصد بهذه القاعدة أن تكون الميزانية عامة و شاملة لكل الإيرادات و النفقات المتعلقة بالدولة ، دون أي زيادة أو نقصان.

الاستثناءات على القاعدة:

- أرصدة المساهمات.

- إجراء إعادة الاعتماد.

قاعدة توازن الميزانية :

و تعني أن يتساوى مجموع إيرادات الميزانية بمجموع نفقاتها ، و هو ما يعبر عنه بالتوازن المحاسبي.

الاستثناءات على القاعدة :

- العجز المقصود في الميزانية.